مقدمة عامة

يمكن إن نطلق على عصرنا الراهن عصر حقوق الإنسان حيث لا يختلف اثنان في كون احترام حقوق الإنسان وحماية حرياته الفردية والجماعية والنهوض بهما إلى أعلى وأسمى المستويات على أنه أصبح الهاجس الأول لمعظم الدول والشعوب خصوصاً في العقد الأخير من القرن العشرين الذي حمل في طياته تحولات سياسية عميقة وتغيرات إستراتيجية كبيرة، انتقلت بالصراع الأيدلوجي والسياسي الذي ميز العلاقات الدولية لفترة طويلة من الزمن، من صراع عسير بين دول الشرق ودول الغرب إلى صراع آخر ذى طابع جديد بين دول الشمال ودول الجنوب وخصوصاً بعد انهيار المعسكر الاشتراكي.

أمام هذه الوضعية الجديدة التي أصبحت تعرفها الساحة الدولية برزت "حقوق الإنسان" وطفت على السطح كإشكالية تفرض نفسها بقوة في مختلف الميادين والمجالات سوى منها الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، كما إن النقاش والجدل حول مفهوم حقوق الإنسان واختلاف إبعاده ومقاصده. ما فتئ يزداد حدة وتطوراً بمرور الأيام وتعاقب الأحداث بين كل المفكرين والمختصين والقانونيين والمحللين السياسيين على حد سواء.

وبذلك احتلت قضية حقوق الإنسان أهمية كبيرة سوى على المستوى الإقليمي والعالمي من جهة، أو على صعيد التنظيم والممارسة من جهة أخرى. فقد تصدرت اهتمامات الباحثين والأكاديميين والمهتمين، وكذا المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية، ونشطاء حقوق الإنسان، كما أصبحت قضية حقوق الإنسان قضية حيوية وجوهرية في سياسات المجتمع الدولي، وانتقلت من كونها قضية داخلية بحثة إلى قضية عالمية هدفها الإنسان أينما كان وحيثما وجد ويأت الدفاع عن هذه الحقوق الإنسانية، وتوفير الضمانات والأجهزة لحمايتها محلياً وإقليمياً وعالمياً، هدفاً رئيسياً في السياسة الدولية وتحولاتها.

كما شهدت قضية حقوق الإنسان انطلاقة هامة على المستوى العالمي والإقليمي منذ الأربعينات من القرن العشرين تجسدت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر سنة 1948، وما تلا ذلك من مواثيق وعهود واتفاقيات دولية، تتعلق بحقوق الإنسان بمختلف أجيالها وأبعادها أبرزها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، وكذا العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966.

وتزامن مع هذا الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان اهتمام إقليمي مماثل أفضى إلى إبرام اتفاقيات ومواثيق إقليمية خاصة بحقوق الإنسان، مثل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لسنة 1950 والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان 1969 والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لسنة 1981، إضافة إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان لسنة 2004 إفرنجي وهو موضوع دراستنا في هذا البحث.

وعلى هذا الأساس فإن دراسة حقوق الإنسان في الإطار العربي تكتسي أهمية كبيرة لكونها تمس الإنسان العربي مباشرة في حياته ومستقبله من جهة ولكونها تتسم بقدر من الخصوصية التي تتأتى من خلالها الطبيعة المجتمعية والدينية والثقافية للوطن العربي من جهة ثانية كما إن دراسة حقوق الإنسان من شأنها إن تكشف عن هذه الخصوصية، سوى على الصعيد النظري أو على صعيد الممارسة العلمية.

وبالتالي فإنني أقدم هذا البحث بعنوان الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في إطار الجامعة العربية وفق منهجية علمية وخطة بحثية على النحو التالي:

أولاً: المنهجية العلمية المعتمدة في البحث.

من خلال دراستي لموضوع الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في إطار الجامعة العربية، سأحاول الاعتماد على مجموعة من المناهج المستخدمة في العلوم الإنسانية بصفة عامة، وذلك حتى أتمكن من الإحاطة بجميع جوانب هذا الموضوع، وحتى تكون هذه الدراسة مستوفية لمختلف الشروط العلمية، وتناول المكانة التي تستحقها وخاصة وإن دراسة موضوع حقوق الإنسان تتطلب البحث في مجالات أخرى متصلة بحياة الإنسان، والخوض في مختلف الظروف التي تحقق له الرفاهية والطمأنينة والازدهار.

إن حقوق الإنسان ليست وليدة اليوم بل هي نتاج نضال مرير للشعوب عبر العصور، فالعرب قبل ستة عشرة قرن كان لهم السبق في إرساء أول انعطافة حثيثة لحقوق الإنسان والمتمثلة في تأسيس أول حلف يرعى حقوق الإنسان والذي عرف بحلف الفضول تكريماً لمكة منذُ العهد الجاهلي مما يحتم على الباحث استخدام المنهج التاريخي.

كما سنقوم في هذا البحث بتحليل مضامين الحقوق والحريات التي وردت في ميثاق تأسيس الجامعة العربية والجهود التي بذلتها إضافة إلى ذلك الحقوق والحريات التي وردت في الميثاق العربي لحقوق الإنسان كل ذلك يستحوذ على اهتمام الباحثين والمهتمين ويشغل حيزاً من اهتماماتهم ويدفعهم نحو الاقتراب من ذلك دراسة وتحليلاً، خاصة على الصعيد العربي للوقوف على حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي ومدى انخراط النظام الإقليمي العربي في مسيرة حقوق الإنسان العالمية والإقليمية وعلى هذا الأساس فأني أتناول هذا البحث من خلال مبحث تمهيدي نستعرض من خلاله التعريف بظاهرة الإقليمية وخصائصها، كذلك التعريف بالجامعة العربية كمؤسسة دولية إقليمية والمبادئ التي تقوم عليها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال موئساتها الرسمية.

إما الفصل الأول نخصصه لتطور حركة حقوق الإنسان عبر الجامعة العربية ابتداء من لمسات حقوق الإنسان بالميثاق التأسيسي وانتهاء بالميثاق العربي لحقوق الإنسان الجديد مروراً بكافة المبادرات والإسهامات التي تمت من خلال هذه المنظمة.

ونتناول في الفصل الثاني الجانب الموضوعي لنظام الحماية العربية لحقوق الإنسان من خلال تحليل نصوص ومواد الميثاق العربي لحقوق الإنسان لسنة 2004 باعتباره أساس هذه الدراسة.

وفي الفصل الثالث نسلط الضوء على الطبيعة القانونية للميثاق العربي لحقوق الإنسان وضمان تنفيذه.